الجمهورية التونسية

البرنامج التأهيلي لتمويلات المناخ بتونس

دليل

المراحل الرئيسية للنفاذ إلى الصندوق الأخضر للمناخ

- ملخص -

OBSERVATOIRE DU SAHARA ET DU SAHEL

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

الجمهورية التونسية

البرنامج التأهيلي لتمويلات المناخ بتونس

دليل

المراحل الرئيسية للنفاذ إلى الصندوق الأخضر للمناخ

- ملخص -

تونس، مارس 2019

تم إعداد هذا الدليل الموجز في إطار برنامج جاهزية تونس (Readiness–Tunisie) الممول من طرف الصندوق الأخضر للمناخ، والذي ينفذه مرصد الصحراء والساحل بتنسيق مع نقطة الاتصال الوطنية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة – تونس.

يستمد هذا الدليل محتواه من « دليل المراحل الرئيسية للنفاذ إلى الصندوق الأخضر للمناخ » وهو موجه لفائدة مختلف الجهات الفعالة المعنية بتمويل الأعمال في مجال المناخ، وبالخصوص عن طريق الصندوق الأخضر للمناخ.

نتوجه بالشكر لجميع الأشخاص الذين ساهموا في إعداد هذا الدليل وعلى وجه الخصوص:

- **السيد شكري مزغني:** مدير مشروع الجاهزية لتونس
- **السيد كمال جموعي:** معد للنسخة الاصلية للدليل
- **السيد عياض اللبان:** معد للنسخة الموجزة للدليل
- **السيد عبد الكريم باللو والسيد نبيل حماده:** التدقيق اللغوي
- **السيدة ليليا بن زيد والسيدة ألفة عثمان:** متابعة العمل التحريري والتصميم الجرافيكي

© مرصد الصحراء والساحل، 2019

دليل موجز للمراحل الرئيسية للنفاذ إلى صندوق الأخضر للمناخ/عياض اللبان. _ وزارة الشؤون المحلية والبيئة – مرصد الصحراء والساحل: تونس، 2019_ 39 صفحة.

ر.د.م.ك: 978-9938-933-22-2

المحتويات

توطئة 5

مقدمة 7

لمحة موجزة عن السياق الوطني 8

ما يجب معرفته حول الصندوق الأخضر للمناخ..... 9

1- التطور التاريخي للصندوق الأخضر للمناخ..... 10

2-الأهداف 10

3- الحوكمة 11

النفاذ إلى الصندوق الأخضر للمناخ: المتطلبات الأساسية 13

1-إرساء الهيئة الوطنية المعينة..... 14

2- اختيار الكيانات المعتمدة لإنجاز المشاريع..... 15

3- الهيكلة التسييرية للصندوق الأخضر للمناخ 16

4- برنامج الدولة التونسية 16

كيف ندعم التملك الفعلي من قبل دولة؟ 17

1- أهداف آلية عدم الاعتراض..... 18

2-هيكلة متلائمة مع السياق الوطني..... 18

3-مقترح آلية لعدم الاعتراض في طور الموافقة 18

ما هو الإطار الاستراتيجي لاستثمارات الصندوق الأخضر للمناخ؟ 19

1- مجالات التدخل ذات الأولوية..... 20

2- الآليات المالية 21

3- كيف يُسند الصندوق الأخضر للمناخ موارده؟ 21

4- معايير استثمار الصندوق الأخضر للمناخ 22

كيف يتصرف الصندوق الأخضر للمناخ في المخاطر وفي الجوانب الاجتماعية والبيئية؟ 25

1- معايير ائتمانية من أجل استعمال سليم للموارد..... 26

2- معايير اجتماعية وبيئية للحد من الإضرار بالأشخاص وبالمنظومات الإيكولوجية..... 26

3- سياسة النوع الاجتماعي لضمان الإنصاف والمساواة بين الجنسين 27

4- الإلمام بالمخاطر من أجل تحسين التصرف في المشاريع/ البرامج 27

5- متابعة تقييمية لأنشطة المشاريع/ البرامج..... 28

ما هي مراحل إعداد مشروع/ برنامج؟ 29

1- مراحل المشروع لدى الصندوق الأخضر للمناخ..... 30

2- الآجال لمراحل مشروع/برنامج لدى الصندوق الأخضر للمناخ 32

ماهي الأنظمة التي تيسر النفاذ لتمويلات الصندوق الأخضر للمناخ؟ 33

1- برنامج الجاهزية READINESS ..... 43.

2- برنامج تيسير اعداد مشروع FPP ..... 43.

3- صندوق القطاع الخاص ..... 43.

ملحق 1 | تركيبة السلطة الوطنية المعينة للبلاد التونسية لدى الصندوق الأخضر للمناخ..... 36

ملحق 2 | عملية الاعتماد 37

ملحق 3 | الصندوق الأخضر للمناخ في أرقام..... 38

توطئة

تعتبر تونس من بين البلدان الأكثر هشاشة وعرضة للتغيرات المناخية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، والتي تشهد تهديد متزايد على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستدامة مواردها ونظمها الإيكولوجية.

ووعيا بضرورة المشاركة في الجهود العالمية، التزمت الدولة التونسية طوعاً بالمساهمة في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري من خلال الإعلان عن تخفيضات طموحة في انبعاثاتها لغازات الاحتباس الحراري والمعلن عنها ضمن المساهمة المحددة على المستوى الوطني (2015)، داعمة بالتالي اتفاق باريس للمناخ.

وتكون هذه المساهمة مشروطة إلى حد كبير بدعم ومساعدة المجتمع الدولي في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات البشرية والمؤسساتية. كما سيتم دعم هذه المساهمات، في جزء كبير منها، بالاعتماد على المجهود الوطني الخاص.

وتعتبر تونس من الدول المؤهلة للحصول على مصادر التمويل الخاصة بالتغيرات المناخية سواء كانت في إطار المعاهدة الدولية للتغيرات المناخية (الصندوق الأخضر للمناخ، صندوق التأقلم ...) أو خارج هذا الإطار (صندوق الاستثمار في المناخ ...). ولكن، وعلى غرار البلدان النامية الأخرى، تواجه تونس صعوبات مرتبطة بتوفر التمويلات الضرورية وبالنفاذ إلى الموارد المتاحة بالإضافة إلى محدودية القدرات الذاتية القادرة على دعم جهودها في التخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة وفي التكيف مع ظاهرة التغيرات المناخية وخاصة منها الجهود التي تم ضبطها ضمن المساهمة المحددة على المستوى الوطني.

ومن خلال استفادتها من الدعم التحضيري (برنامج الجاهزية) للصندوق الأخضر للمناخ، في المجالين الأول والثاني وهما على التوالي دعم السلطة الوطنية المعينة / نقطة الاتصال الوطنية والبرنامج الوطني، انطلقت تونس في تمشي الحصول على تمويلات من الصندوق.

وتتمثل إحدى أولى الإجراءات التي من شأنها أن تمهد الطريق للنفاذ إلى موارد الصندوق الأخضر للمناخ في فهم أوضح لقواعده وإجراءاته وشروطه. ويتحقق هذا الإجراء من خلال إعداد « دليل المراحل الرئيسية للنفاذ إلى موارد الصندوق الأخضر للمناخ »، مع الأخذ في الاعتبار خصائص السياق الوطني لتونس.

هذه الوثيقة هي ملخص « دليل المراحل الرئيسية للنفاذ إلى موارد الصندوق الأخضر للمناخ » والذي تم إعداده في إطار الدعم التحضيري الذي يُنفذه مرصد الصحراء والساحل بالتنسيق مع نقطة الاتصال الوطنية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة بتونس.

هذا الملخص مُوجه إلى مختلف الجهات الفعالة المعنية بتمويل الأنشطة في مجال المناخ بتونس حيث يمكنهم من التعرف على إجراءات وقواعد الصندوق، وكذلك على آليات تكوين وتنظيم وحوكمة أنشطة الصندوق على الصعيد الوطني.

يعتبر هذا الملخص أداة ديناميكية تحتاج إلى المراجعة والتحيين المُستمر على ضوء الدليل المستمدة منه وفقا للتطورات والمستجدات التي قد تطرأ على أعمال و قرارات مجلس إدارة الصندوق.

مقدمة

أمضت تونس، سنة 1992 بريودي جانيرو (Rio De Janeiro)، على المعاهدة الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية وصادقت عليها في جويلية 1993. كما أمضت وصادقت على بروتوكول كيوتو (Kyoto) في جوان 2002.

وكبلد عضو بهذه المعاهدة، أصدرت تونس بلاغها الوطني الثاني (http://unfccc.int/resource/pdf.docs/natc/tunnc٢)، وهي بصدد إنهاء بلاغها الثالث. وخلال المؤتمر الحادي والعشرين للدول الأعضاء للمعاهدة المنعقد في ديسمبر 2015، بادرت تونس بالامضاء على اتفاق باريس حول المناخ والمصادقة عليه في نوفمبر 2016.

وبموجب اتفاق باريس، تولت تونس في أوت 2015 تقديم وثيقة «المساهمة المحددة وطنيا». وتتضمن هذه الوثيقة مساهمة تونس الغير مشروطة و المتمثلة في التخفيض من كثافة الكربون بنسبة 13 % في أفق سنة 2030 مقارنة بالسنة المرجعية 2010. أما بالنسبة لمساهمتها المشروطة بتوفر الموارد المالية اللازمة، فإنها ستسمح بتخفيض إضافي بنسبة 28 % مما يمكن من بلوغ نسبة تخفيض جملية قدرها 41% في نفس الأفق الزمني.

وتُقدر الموارد المالية الإضافية اللازمة لتفعيل المساهمة المحددة وطنيا بحوالي 20 مليار دولار أمريكي حيث يتطلب التخفيض من انبعاث غازات الاحتباس الحراري توظيف حوالي 18 مليار دولار أمريكي في حين أن التكاليف المتعلقة بتدابير التأقلم مع التغير المناخي تصل إلى حوالي 2 مليار دولار أمريكي.

وتستجيب تونس لشروط النفاذ إلى جملة الصناديق والموارد المُخصصة لتمويل المناخ بما في ذلك تلك المتعلقة بالمعاهدة (كالصندوق الأخضر للمناخ، صندوق التأقلم...) أو التي تتنزل في إطار التعاون المتعدد الأطراف (صندوق الاستثمار في المناخ، البنك الدولي، البنك الافريقي للتنمية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، منظمة الأغذية والزراعة، ...) أو في إطار التعاون الثنائي (الوكالة الألمانية للتعاون، الوكالة الفرنسية للتنمية ... الخ).

ويُعد التزام الدولة التونسية مع الصندوق الأخضر للمناخ فرصة للنفاذ إلى موارد تمكنها من تمويل وتفعيل « الإستراتيجية الوطنية حول التغيرات المناخية » وتحقيق أهداف مساهمتها المحددة وطنيا.

في هذا الإطار، استفادت تونس من مساعدة الصندوق الأخضر للمناخ من خلال مشروع « الجاهزية المناخية » Climate Readiness الذي مكنها من تعزيز قدرتها المؤسساتية حتى تستفيد من فرص التمويل من هذا الصندوق.

لمحة موجزة عن السياق الوطني

التحديات الخاصة بالتغير المناخي في تونس

لتونس 4 تحديات كبرى من شأن التغير المناخي أن يزيد من حدتها وهي:

- التبعية الكبيرة إزاء الطاقات الأحفورية،
- ندرة المياه،
- هشاشة الشريط الساحلي تجاه التغيرات المناخية،
- هشاشة الشرائح السكانية الأكثر فقرا إزاء التغيرات المناخية خاصة بالجهات الداخلية.

الطاقة رهان مركزي مستقطب لمجموعة من الدراسات القطاعية / الاستراتيجية

استفاد قطاع الطاقة من جملة من الدراسات القطاعية والإستراتيجية

الدراسات الاستراتيجية

- دراسة استراتيجية حول تطوير الطاقات المتجددة بتونس (2004)،
- دراسة استراتيجية حول تطوير الاستخدام الرشيد للطاقة في تونس (2005)،
- نظام معلوماتي حول التحكم في الطاقة والبيئة (2006).

الدراسات القطاعية

- دراسة حول « تطوير التوليد المشترك للطاقة والإنتاج الثلاثي للطاقة في تونس »،
- دراسة حول « تطوير التحكم في الطاقة في قطاع الفلاحة والصيد البحري »،
- دراسة حول « التجديد الحراري والطاقي للبناءات في تونس »،
- دراسة حول « إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة في أفق 2030 ».

تفكير استراتيجي حول التأقلم مع التغير المناخي

حظيت تونس بدعم مفيد في عدة مسارات للتفكير الاستراتيجي حول التأقلم مع التأثيرات السلبية للتغير المناخي

- 2004-2007: استراتيجية وطنية للتأقلم مع تغير المناخ من أجل الزراعة والموارد المائية والنظم الإيكولوجية،
- 2006-2008: استراتيجية تأقلم المنظومة الصحية مع تغير المناخ،
- 2004-2010: استراتيجية تأقلم الشريط الساحلي لمواجهة الارتفاع السريع لمستوى سطح البحر،
- 2008-2010: استراتيجية تأقلم قطاع السياحة مع التغير المناخي.

وقد ساعدت هذه المبادرات على تحسين المعارف حول مواطن الهشاشة وتدابير التأقلم مع التغير المناخي. غير أن تفعيل هذه الدراسات والتدابير ووضعها حيز التطبيق وإدماجها ضمن مخططات التنمية يشهد تأخيرا كبيرا.

الاستراتيجية الوطنية حول التغير المناخي

بهدف ضمان تناسق جميع هذه ألمبادرات قامت تونس بوضع استراتيجية وطنية حول التغير المناخي (2012) تهدف إلى التقليل من مخاطر التغير المناخي من جهة وإلى الحد من صعوبات التزود الطاقي من جهة أخرى. ويتمثل الرهان الأساسي في ادراج هذه الاستراتيجية ضمن مخططات التنمية الوطنية.

GREEN
CLIMATE
FUND

ما يجب معرفته حول الصندوق الأخضر للمناخ

يعتبر الصندوق الأخضر للمناخ وحدة وظيفية للمنظومة المالية التابعة للمعاهدة الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية. وقد تم إحداثه خلال المؤتمر السادس عشر لأطراف المعاهدة والذي انعقد في كنكون (Cancun) بالمكسيك في ديسمبر 2010.

وهو يشكل حاليا الصندوق الرئيسي والأهم المخصص للمناخ حيث يقوم بالمرافقة من أجل تطبيق المعاهدة الإطارية واتفاقية باريس حول المناخ (ديسمبر 2015).

يُعنى هذا الصندوق بشكل رئيسي بالبلدان النامية ولا سيما الأقل نمواً (LDCs) والدول الجزرية النامية (IDCs) والدول الأفريقية (ACs).

1- التطور التاريخي للصندوق الأخضر للمناخ

تتمثل أهم التواريخ المتعلقة بالصندوق في:

- **2009:** أول اقتراح لبعث الصندوق في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في قمة كوبنهاغن Copenhague (الدنمارك)،
- **2010:** بعث الصندوق رسميا في كنكون (المؤتمر 16 للأطراف)،
- **2011:** المصادقة على الأداة الرئيسية للصندوق في دربان (Durban) (المؤتمر 17 للأطراف): «سيكون الصندوق الأداة الوظيفية للمنظومة المالية للمعاهدة (...) وسيُقدم تقارير ويعمل تحت إشراف مؤتمر الأطراف».
- **2013:**
  - تسمية أول مديرة تنفيذية: السيدة هالة شيخ روحو من تونس،
  - تأسيس المقر القار للصندوق بسنقدو Songdo في كوريا الجنوبية،
  - انتخاب الأعضاء القارين بمجلس إدارة الصندوق بتمثيلية متكافئة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- **2013-2014:** إصدار قرارات خلال اجتماعات مجلس الإدارة تقضي بجعل الصندوق وظيفيا،
- **2014:** توفير الموارد الأساسية للصندوق من خلال وعود بأكثر من 10 مليار دولار أمريكي للفترة 2014-2018،
- **مارس 2015:**
  - اتخاذ القرارات الأولى بتمويل مشاريع من الصندوق خلال مجلس الإدارة المنعقد في زامبيا،
  - اعتماد مجموعة أولى من الكيانات من أجل النفاذ مباشرة إلى الصندوق،
- **2016-2017-2018:** متابعة التفعيل الوظيفي للصندوق،

2- الأهداف

يهدف الصندوق الأخضر للمناخ أساسا إلى:

- دفع **التحول الفكري/ السلوكي** (changement de paradigme) في اتجاه تشجيع الأنشطة التنموية ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة والتي تحد من ظاهرة التغير المناخي وذلك من خلال إسناد مساعدات لفائدة الدول النامية من أجل التخفيض من انبعاث غازات الاحتباس الحراري والتأقلم مع تأثيرات التغير المناخي،
- المساهمة في بلوغ الهدف الأسمى للمعاهدة الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (فصل 2) والأهداف العامة المتعلقة **بالتخفيض** في انبعاث غازات الاحتباس الحراري **وتأقلم** المجموعات المحلية الهشة مع التأثيرات السلبية لتغير المناخ طبقا للفصلين 4 و 7.1 من اتفاق باريس حول المناخ.

ولهذا الغرض، يتولى الصندوق تمويل مشاريع وبرامج في كل من القطاع العام والقطاع الخاص تتعلق بالتخفيض من انبعاث غازات الاحتباس الحراري والتأقلم مع التأثيرات السلبية لتغير المناخ.

المفاهيم حسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)	
التخفيض من إنبعاث غازات الاحتباس الحراري: هو كل تدخُّل بشري يهدف إلى الحد من مصادر غازات الاحتباس الحراري أو لتعزيز مكامن تثبيتها وتخزينها.	
التأقلم: هو تمش تعديلي يأخذ بعين الاعتبار المناخ الحالي أو المنتظر ولا سيما لتداعياته. وعلى مستوى المنظومات البشرية، يعني هذا التمشي الحد من التأثيرات الضارة أو القضاء عليها وتثمين التأثيرات الايجابية. كما يستطيع التدخل البشري تسهيل التأقلم مع المناخ المتوقع وتداعياته في بعض المنظومات الطبيعية.	
التحول الفكري/ السلوكي: هو التغيير الذي يطرأ على طريقة التفكير والممارسات بما يُمكن من تحقيق نتائج تتجاوز تلك المرجوة عادة من تمويل مشروع أو برنامج كلاسيكي.	

3- الحوكمة

يتكون مجلس الصندوق الأخضر للمناخ من 24 عضوا منتخبين لمدة 3 سنوات من طرف المجموعات الاقليمية للمعاهدة. ويُمثل هؤلاء الأعضاء بطريقة متساوية الدول المتقدمة والدول النامية. لكل عضو نائب، ويُساعد كل الأعضاء والنواب مستشارون فنيون وقانونيون.

يترأس مجلس الإدارة رئيسان، ينتمي أحدهما للدول المتقدمة والثاني للدول النامية إضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص يحضران كمراقبين. وللمجلس إدارة تنفيذية وأمانة مستقلة تحت إشرافه.

نفاذ تونس إلى الصندوق الأخضر للمناخ: المتطلبات الأساسية

تتمثل العناصر الأساسية التي تمكن البلد المستفيد، مثل تونس، من الحصول على تمويل من الصندوق في:

- توفر استراتيجية أو سياسة وطنية للتغير المناخي تكون طموحة ومتماسكة،
- الاحتياجات على مستوى المؤسسات،
  - هيئة وطنية معينة تُنصب من قبل الحكومة،
  - كيانات للنفاذ المباشر مقترحة من طرف الهيئة الوطنية المعينة (هيئات وطنية أو إقليمية مُعتمدة من قبل الصندوق)،
  - خلافاً لذلك، يمكن للبلد الاعتماد على كيانات دولية معتمدة من قبل الصندوق.
- حزمة مشاريع تستجيب للأولويات الوطنية ولشروط الصندوق الأخضر للمناخ التي ستشكل برنامج الدولة المخصص لصناديق المناخ.

1- إرساء الهيئة الوطنية المعينة

تعين كل دولة مكلفا بالتواصل مع الصندوق الأخضر للمناخ يمكن أن تكون هيئة وطنية معينة أو نقطة اتصال وطنية. بالنسبة لتونس، تم إرساء هيئة وطنية معينة متكونة من ثمانية عشر عضوًا من بينهم نقطة الاتصال الوطنية كما يُبرز ذلك الملحق 1. وتمثل هذه الهيئة الواجهة الرئيسية بين دولة محددة والصندوق بحيث تتمثل مهام الهيئة الوطنية المعينة في:

- توفير مراقبة استراتيجية واسعة لأنشطة الصندوق على المستوى الوطني؛
- تحديد الجهات الفاعلة، من القطاعين العام والخاص وكذلك من المجتمع المدني، لتحديد القطاعات ذات الأولوية التي سيمولها الصندوق؛
- إبلاغ الترشحات أو الإشعارات بعدم الاعتراض الخاصة بالكيانات المعتمدة (وطنية أو اقليمية، من القطاع العام أو الخاص) التي تطلب الاعتماد من قبل الصندوق تحت عنوان «النفاذ المباشر»؛
- تقديم عدم الاعتراض على مقترحات التمويل المقدمة إلى الصندوق (بالاعتماد على إجراءات معتمدة وطنياً)؛
- ضمان القيادة على مستوى نشر وتوزيع التمويل المتعلق بالجاهزية وبالدعم التحضيري للمشاريع.

وفي تونس، تعتبر نقطة الاتصال الممثل المباشر للدولة لدى الصندوق حيث تنسق الأنشطة التحضيرية للنفاذ إلى الصندوق واجتماعات مختلف اللجان التابعة للهيئة الوطنية المُعينة (لجنة عدم الاعتراض، اللجنة المستقلة المكلفة بمناقشة التوجهات الجديدة للصندوق ...).

نقطة اتصال تونس مع الصندوق الأخضر للمناخ

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

السيد شكري مزغني

الإدارة العامة للتنمية المستدامة

العنوان: شارع التنمية، الحي الإداري، حي الخضراء، تونس

2- اختيار كيانات معتمدة لتنفيذ المشاريع

يصرف الصندوق الأخضر للمناخ اعتماداته المالية عبر شبكة من المؤسسات العامة والخاصة وغير الحكومية التي تعمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية والتي تستجيب لمعايير الصندوق. وتُسمى هذه المؤسسات «الكيانات المعتمدة». ويجب أن تثبت من خلال اعتمادها، أنها تعمل في إطار أهداف الصندوق وأنها قادرة على احترام معاييره الائتمانية والبيئية والاجتماعية.

ويمكن التمييز بين:

- الكيانات المعتمدة وطنيا أو إقليميا ذات «النفاذ المباشر»: وهي هياكل وطنية أو إقليمية يستوجب أن تكون مُرشحة من قبل السلطة الوطنية المعينة أو نقطة الاتصال الوطنية لبلد نامي. وبمجرد اعتمادها، تكون هذه الهيئات مخولة للنفاذ «مباشرة» إلى موارد الصندوق؛
- الكيانات المعتمدة ذات النفاذ الدولي: وهي هياكل مثل، وكالات الأمم المتحدة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المؤسسات، يمكنها النفاذ بصفة مباشرة للصندوق قصد الحصول على اعتمادات.

يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للكيانات المعتمدة من قبل الصندوق والتحيينات الخاصة بها على الرابط الالكتروني التالي: https://www.greenclimate.fund/how-we-work/tools/entity-directory

يتم ضخّ التمويلات المخصصة من قبل الصندوق عبر كيانات معتمدةٌ أو وسطاء (جهات تنفيذية).

تتم عملية اعتماد الهيئات حسب النقاط التالية:

- طريقة النفاذ إلى الاعتمادات: مباشرة بالنسبة 1/ للكيانات المعتمدة وطنيا وإقليميا، و2/ الهيئات المعتمدة ذات النفاذ الدولي؛
- حجم المشاريع التي يمكن إدارتها؛
- المعايير الائتمانية التي يُمكن للهيئات احترامها؛
- أصناف المخاطر البيئية والاجتماعية التي يمكن للهيئات إدارتها.

ويقدم الملحق عدد 2 وصفًا مرقما للتقدم في عملية الاعتماد.

ما هي الهيئات المعتمدة المؤهلة لمتابعة المشاريع في تونس؟

الهيئات المُعتمدة وطنيا

- صندوق الودائع والأمانات (CDC) وهو في مرحلة متقدمة من عملية اعتماده كهيئة وطنية؛
- وكالة النهوض بالاستثمار الفلاحي (APIA) وهي في بداية عملية الاعتماد كهيئة وطنية.

الهيئات المعتمدة إقليميا

- تم اعتماد مرصد الصحراء والساحل (OSS) منذ 02 أكتوبر 2017 باعتباره هيئة مُعتمدة على الصعيد الإقليمي من أجل «النفاذ المباشر» (https://www.greenclimate.fund/-/sahara-and-sahel-observatory)

الهيئات المعتمدة دوليا

- وتشمل العديد من المؤسسات الدولية، وخاصة تلك التي لها تمثيليات في تونس، معتمدة كهيئات دولية: البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، الوكالة الفرنسية للتنمية، البنك الأفريقي للتنمية، وغيرها.

3- الهيكلة التسييرية للصندوق الأخضر للمناخ

تُبرز الهيكلة التسييرية للصندوق بوضوح الدور التنسيقي الحيوي الذي تُؤديه الهيئة الوطنية المُعينة على امتداد مسار النفاذ إلى الموارد المالية الذي لا يُمكن أن يتم إلا عبر الهيئات المُعتمدة.

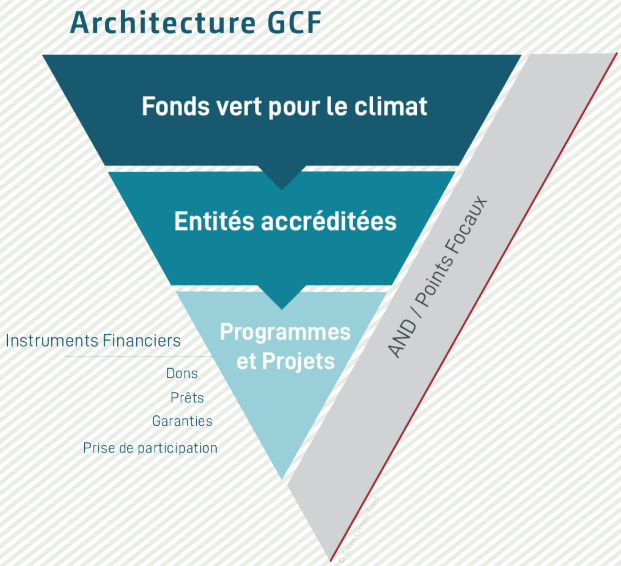

الهيكلة التسييرية للصندوق
المصدر : Ron Chapple / Ron Chapple Studios / Thinkstock

4- برنامج الدولة التونسية

على غرار البلدان الأخرى، تقوم تونس حاليا بإعداد برنامجها الوطني مع الصندوق الأخضر للمناخ بما يمكنها من تحديد الأولويات الاستراتيجية من أجل التزام تونس مع الصندوق بالإضافة إلى الأنشطة (المشاريع والبرامج ...) التي يجب برمجتها. ولكي يحظى المشروع أو البرنامج بموافقة الصندوق يجب أن يستجيب لشرطين أساسيين:

- التملك الفعلي من قبل الدولة للبرنامج أو للمشروع من خلال الالتزام بالأولويات الوطنية المذكورة في الوثائق الاستراتيجية لمكافحة التغير المناخي؛
- التوافق مع إطار الاستثمار الاستراتيجي والسياسات والمخاطر البيئية والاجتماعية للصندوق.

كيف ندعم التملك الفعلي من قبل دولة؟

خلال المؤتمر السابع عشر لأطراف للمعاهدة المنعقد سنة 2012 بدربان (Durban) بجنوب افريقيا، طالب مجلس إدارة الصندوق الأخضر للمناخ بوضع آلية لعدم الاعتراض وذلك بغرض تيسير التملك الفعلي من قبل البلدان للمشاريع والبرامج الممولة من الصندوق.

ويُعتبر تقديم إشعار بعدم الاعتراض شرطا ضروريا للمصادقة على أي مقترح تمويل يُعرض على الصندوق.

1- أهداف آلية عدم الاعتراض

- تسهيل التملك الفعلي من قبل البلدان، خاصة من خلال ضمان تناسق أي مشروع / برنامج مع السياسات والاستراتيجيات والخطط المناخية الوطنية؛
- السهر على إتاحة الفرصة للهياكل والتجمعات المحلية، المتأثرة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من برنامج أو مشروع ممول من الصندوق، للانخراط في هذا التمشي.

وينبغي أن تسمح هذه الآلية للدولة بتعديل أو رفض أي مشروع / برنامج لا يتناسب مع خططها وأولوياتها التنموية واستراتيجياتها لمكافحة التغير المناخي.

2- هيكلة متلائمة مع السياق الوطني

لم يقترح مجلس إدارة الصندوق هيكلة ومبادئ توجيهية في هذا المجال، مما يمنح الدول المرونة الكافية لتصور آليات عدم الاعتراض التي تتلائم مع سياقاتها الوطنية. كما يُبرز استعراض جملة آليات عدم الاعتراض و/ أو الآليات المماثلة التي طورتها هيئات دولية أخرى مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، آلية التنمية النظيفة (CDM) وصندوق البيئة العالمي (GEF)، عدم وجود إجراءات نموذجية وموحدة.

3- آلية عدم الاعتراض

في بداية الأمر، كانت تُشترط رسالة رسمية في عدم الاعتراض عند تقديم مقترح التمويل. بعد ذلك، وبناءًا على التجارب السابقة أوصى مجلس الصندوق أيضا بتقديم إشعار رسميً مسبق بعدم الاعتراض، وذلك على مستوى مذكرة التصميم الخاصة بالمشروع/ البرنامج.

وعلى هذا الأساس، ينبني مقترح آلية عدم الاعتراض بالنسبة لتونس على محورين:

المحور الأول: التعبير على عدم الاعتراض على مستوى مذكرة التصميم.

تتمحور منهجية التقييم على 4 مقاييس تسند لكل واحد منها نسب ترجيح مختلفة:

1. أهمية الارتباط بالسياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية والتغير المناخي: 25 %؛
2. التوافق مع الأولويات الوطنية: 25 %؛
3. التناسق مع المحاور ذات أولوية الاستثمار لدى الصندوق: 30 %؛
4. التوافق مع معايير استثمار الصندوق: 20 %.

المحور الثاني: التعبير على عدم الاعتراض على مستوى مقترح التمويل.

تتبنى منهجية التقييم على مقياسين يُسند لكل واحد منهما ضارب:

- مدى ديمومة مخطط التمويل: 60 %؛
- احترام معايير الأداء المتعلقة بالتصرف في المخاطر الاجتماعية والبيئية للصندوق: 40 %.

يخضع تقديم إشعار بعدم الاعتراض إلى حد أدنى من الشروط المستوجبة والمُحددة من خلال جملة من المعايير الإقصائية.

ما هو الإطار الاستراتيجي لاستثمارات الصندوق الأخضر للمناخ؟

يخضع الصندوق الأخضر للمناخ أساسا لآليات حوكمة وقواعد اجرائية تتمثل في:

- مجالات التدخل ذات الأولوية بالنسبة للصندوق؛
- آليات مالية؛
- مبادئ أساسية لإسناد الموارد؛
- ومعايير الاستثمار.

1- مجالات التدخل ذات الأولوية

يمول الصندوق الأخضر للمناخ مشاريع وبرامج تتوافق مع إطار التصرف في النتائج الذي يُحدد ثماني مجالات، أربعة منها في علاقة بالتخفيض وأربعة في علاقة بالتأقلم كما يُبينه الرسم الموالي.

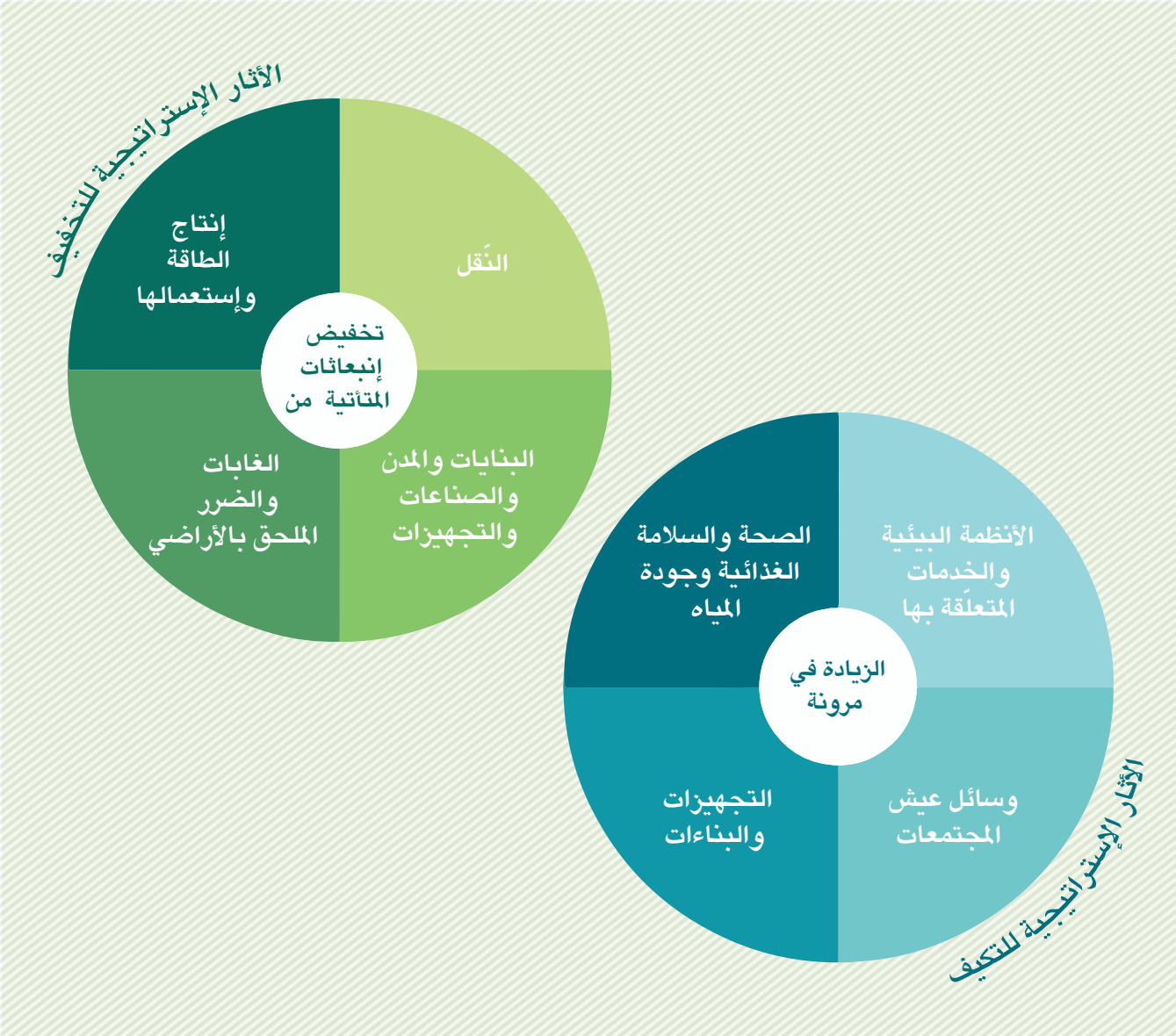

المجالات الثمانية ذات الأولوية لتدخل الصندوق الأخضر للمناخ

مع التركيز على:

- التاثيرات؛
- إمكانية التغيير الفكري والسلوكي؛
- المنافع المتقاطعة من التاقلم وتخفيض الانبعاثات؛
- المنافع المشتركة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

حدّد الصندوق أيضا ٥ أولويات استثمار أفقية لها تأثير هام على التخفيض والتأقلم وهي:

- تغيير صبغة الانتاج والنفاذ إلى الطاقة؛
- بعث مدن متأقلمة مناخيا؛
- تشجيع الفلاحة ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة والمتسمة بالقدرة على مجابهة التغير المناخي؛
- النهوض بالتمويلات المخصصة للمشاريع الاقليمية الكبرى للغابات وللتغير المناخي؛
- تعزيز القدرة على التحمل للدول الجزرية الصغيرة النامية.

2- الآليات المالية

- يتم إسناد التمويلات في شكل:

يمكن تمويل مشروع/ برنامج عبر مزج عدة آليات حسب خصوصيات كل حالة.

3- كيف يُسند الصندوق الأخضر للمناخ موارده؟

تتمثل المبادئ الأساسية لإسناد موارد الصندوق في:

- اعتماد طريقة إسناد منصفة على أساس 50 % للتخفيض و 50 % للتأقلم؛
- إسناد 50 % من الموارد المخصصة للتأقلم لفائدة الدول الأكثر هشاشة ولا سيما البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الافريقية؛

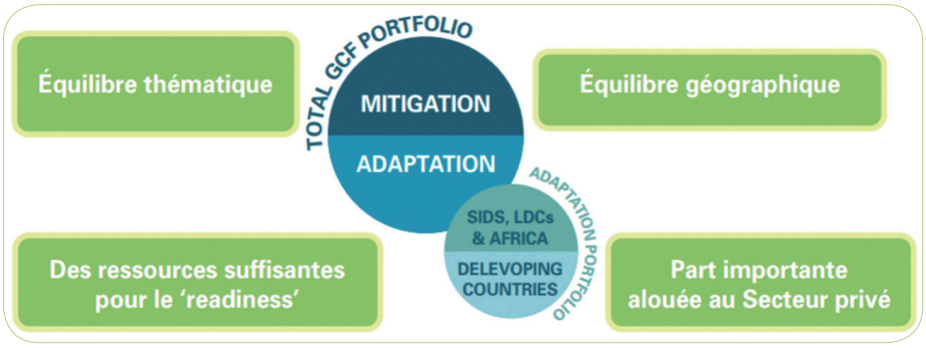

- النفاذ العادل جغرافياً للموارد والتوزيع العادل بين البلدان؛
- إسناد جزء هام من الموارد في شكل قروض للقطاع الخاص؛
- إسناد اعتمادات كافية لدعم ومساندة الدول على الإستعداد للنفاذ إلى تمويلات الصندوق (برنامج الجاهزية).

إسناد الموارد من أجل التأقلم: ويتم على أساس:

- قدرة المشروع أو البرنامج على التأقلم مع تأثيرات التغير المناخي في إطار تطوير التنمية المستدامة والتحول الفكري والسلوكي؛
- الاحتياجات الحينية وأولويات الدول الأكثر هشاشة وخاصة الدول الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الإفريقية.

إسناد الموارد من أجل التخفيض: ويرتكز على قدرة النشاط المقترح على بيان إمكانيات التخفيض و/ أو الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في إطار التحول الفكري والسلوكي.

إسناد الموارد لفائدة القطاع الخاص: ويقوم ذلك على النهوض بـ:

- الأنشطة التي من شأنها الحد و/ أو التخفيض من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والقادرة في نفس الوقت على التأقلم مع تأثيرات التغير المناخي؛
- مشاركة الأطراف الفاعلة بالقطاع الخاص في الدول النامية وخاصة الفاعلين المحليين بما في ذلك المؤسسات الصغرى والمتوسطة والوسطاء الماليين وكذلك الأنشطة التي تمكن من مشاركة القطاع الخاص في الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية

4- معايير استثمار الصندوق الأخضر للمناخ

ضبط مجلس إدارة الصندوق 6 معايير للاستثمار:

إمكانية إحداث تأثير	• المجالات الثمانية للتاثير
التحول الفكري/ السلوكي	• هو التغيير الذي يُمكن من تحقيق نتائج أكثر من تلك المرجوة عادة من تمويل مشروع أو برنامج
مكامن التنمية المستدامة	• المنافع متعدد الأوجه: الاجتماعي، البيئي والاقتصادي والنوعي
الاستجابة لحاجيات المستفيدين	• هشاشة، مستوى تنمية اقتصادية واجتماعية، منظومة تمويل، احتياجات مؤسساتيّة
النهوض بقدرة البلدان على التملك	• التناسق مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية • قدرات المؤسسات • الالتزام مع الأطراف الوطنية الفاعلة
النجاعة والفاعلية	• النجاعة المالية • التمويل المشترك: أفضل الممارسات

إلى جانب معايير الاستثمار، تم تحديد مؤشرات الاستثمار من قبل الصندوق مع ضبط الحد الأدنى لكل مؤشر. ويُبرز الجدول التالي بعض هذه المؤشرات.

مؤشر الاستثمار	الحد الأدنى للمؤشر
التأثير المحتمل	**التخفيض من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري:** • الحد الأدنى المتاح بالنسبة للدول الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الافريقية: التخفيض في انبعاث غازات الاحتباس الحراري بكمية لا تقل عما يعادل 150.000 طن من ثاني أكسيد الكربون خلال المشروع؛ • الحد الأدنى المُقترح بالنسبة للبلدان النامية الأخرى: التخفيض في انبعاث غازات الاحتباس الحراري بكمية لا تقل عما يعادل 750.000 طن من ثاني أكسيد الكربون خلال المشروع. **التأقلم:** • على الأقل 5000 منتفع مباشر.
النجاعة والفعالية	• الحد المقترح من قبل الدول الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الإفريقية: كلفة لا تتجاوز 420 دولار أمريكي عن كل طن من ثاني أكسيد الكربون يتم تجنبّه؛ • الحد المقترح للدول النامية الأخرى: كلفة لا تتجاوز 230 دولار أمريكي عن كل طن من ثاني أكسيد الكربون يتم تجنبّه.

يقدم المرفق 3 نشاط الصندوق في بعض الأرقام

كيف يتصرف الصندوق الأخضر للمناخ في المخاطر وفي الجوانب الاجتماعية والبيئية؟

يتصرف الصندوق في المخاطر و الجوانب الاجتماعية والبيئية للمشاريع / البرامج التي يُمولها من خلال:

- معايير ائتمانية من أجل استعمال سليم للموارد؛
- معايير اجتماعية وبيئية للحد من الأضرار التي تلحق بالأشخاص وبالمنظومات الايكولوجية؛
- سياسة نوعية لتحقيق مبدأ المساواة ولضمان الإنصاف بين الجنسين؛
- الإلمام بالمخاطر لتحسين التصرف؛
- متابعة تقييمية لأنشطة المشاريع/ البرامج.

1- معايير ائتمانية من أجل استعمال سليم للموارد

خلال اجتماعه السابع، اعتمد مجلس إدارة الصندوق مجموعة من المعايير الائتمانية التي يجب على الكيانات المعتمدة وكذلك الوسطاء احترامها. وتهدف هذه المعايير إلى التأكد من:

- استعمال الموارد المالية الموضوعة على ذمة الهيئات المعتمدة على أحسن وجه ووفق الشروط التي تم ضبطها؛
- تأمين العمليات المالية (مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ...إلخ)؛
- المشاريع الممولة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الحالية للتغير المناخي، للتنمية المستدامة ولحماية البيئة.

تمثل هذه المعايير إحدى الشروط الأساسية التي يجب أن تستجيب لها الهيئات المعتمدة حتى تستطيع النفاذ إلى تمويلات الصندوق. وتتبنى هذه المعايير على مجموعتين:

معايير ائتمانية أساسية

- القدرات الإدارية والمالية الرئيسية؛
- الشفافية والمسؤولية.

معايير ائتمانية خصوصية

- في علاقة بالتصرف في المشاريع؛
- في علاقة بإسناد الدعم؛
- في علاقة بالقروض وبتدابير أخرى.

2- معايير اجتماعية وبيئية للحد من الإضرار بالأشخاص وبالمنظومات الإيكولوجية

في إطار صلاحياته، التزم الصندوق بالتصرف بطريقة ناجعة ومنصفة في المخاطر وفي التأثيرات الاجتماعية والبيئية عبر إرساء معايير لهذا الغرض. وتهدف هذه المعايير إلى تفادي المخاطر البيئية والاجتماعية والحد من كل تأثير سلبي مرتبط بنشاط المشروع أو البرنامج. ومن شأن هذه المعايير أن تضمن نجاح الأنشطة المبرمجة وأن تحد من المشاكل التي قد تطرأ وأن تحقق الاستفادة القصوى من الميزات وأن تجنب الأضرار سواء بالنسبة للأشخاص أو بالنسبة للمنظومات الإيكولوجية. ويبلغ عدد هذه المعايير ثمانية:

معيار القدرة على الأداء 1: التقييم والتصرف في المخاطر وفي التأثيرات البيئية والاجتماعية؛

معيار القدرة على الأداء 2: ظروف العمل؛

معيار القدرة على الأداء 3: نجاعة الموارد والتوقي من التلوث؛

معيار القدرة على الأداء 4: المحافظة على صحة المجموعة وأمنها وسلامتها؛

معيار القدرة على الأداء 5: اكتساب الأراضي وإعادة التوطين التلقائي؛

معيار القدرة على الأداء 6: المحافظة على التنوع البيولوجي والتصرف المستدام في الموارد الطبيعية؛

معيار القدرة على الأداء 7: السكان الأصليون؛

معيار القدرة على الأداء 8: الموروث الثقافي.

ينطبق المعيار الأول على جميع الأنشطة في حين تنطبق المعايير الأخرى حسب احتياجات وخصوصيات كل مشروع/برنامج. ويتعين على الهيئات المعتمدة السهر على تطبيقها.

3- سياسة النوع الاجتماعي لضمان الإنصاف والمساواة بين الجنسين

يلتزم الصندوق في إطار سياسته وخطة عمله المتعلقة بالنوع الاجتماعي بـ:

- المناصفة والمساواة بين الجنسين؛
- إدماج النوع الاجتماعي في كل الأنشطة؛
- أخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في انعكاسات وتأثيرات التغير المناخي؛
- التملك الفعلي من قبل الدول من خلال التقيد بالسياسات والأولويات الوطنية؛
- الاهتمام بقدرات النوع الاجتماعي ضمن كامل الإطار المؤسساتي للصندوق؛
- التوزيع المنصف للموارد بين الجنسين.

ولهذا الغرض، تبنى الصندوق قرارا يقضي بضرورة إعداد خطة عمل لتطبيق مقاربة النوع الاجتماعي في كل مقترح مشروع أو برنامج قصد إدماج النوع الاجتماعي في كل أنشطة المشاريع / البرامج بما في ذلك أنشطة القطاع الخاص.

4- الإلمام بالمخاطر من أجل تحسين التصرف في المشاريع / البرامج

وضع الصندوق آلية وقواعد لفهم وتقدير وتقييم المخاطر البيئية المرتبطة بالمشاريع / البرامج. ويُمكن هذا من:

- فهم مبكر للمخاطر المرتبطة بأنشطة المشاريع / البرامج قصد اعتماد التصرف المناسب؛
- ترتيب الأولويات في استعمال الموارد بتجنب التركيز على الأنشطة العالية المخاطر؛
- معرفة إن كان النشاط يستجيب لشروط تمويل الصندوق بالاستناد أيضا إلى مستوى اعتماد الكيان المعتمد.

أصناف المخاطر:

الأصناف	التعريف
الصنف أ	أنشطة تتضمن إمكانية هامة لوجود مخاطر بيئية واجتماعية سلبية و/ أو تأثيرات متنوعة وغير قابلة للتدارك أو غير مألوفة.
الصنف ب	أنشطة تتضمن إمكانية محدودة لوجود مخاطر بيئية واجتماعية و/ أو تأثيرات ليست عديدة، مواقعها محدودة، يمكن تداركها واحتواؤها بسهولة بفضل تدابير التخفيض.
الصنف ج	أنشطة تتضمن حدا أدنى أو دون تأثيرات سلبية على المستوى البيئي والاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن صنف المخاطر في ارتباط وثيق بطبيعة النشاط وكذلك بالسياق الوطني وبطرق تنفيذ المشروع.

5- متابعة تقييمية لأنشطة المشاريع/ البرامج

يجب أن تتم المتابعة التقييمية لأنشطة المشاريع/ البرامج الممولة من الصندوق من طرف الهيئة المعتمدة على أساس مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالأداء وبالمسار والتي تهدف إلى:

- التأكد من أن تنفيذ المشروع/ البرنامج يتم وفقا للبرمجة المتفق عليها؛
- الإلمام بكل تغيير أو علامات تحذيرية لأي صعوبة ممكنة؛
- تخصيص الموارد حسب الحاجة؛
- إعداد تعديلات للأنشطة والخطط للاستجابة للأحداث الغير المتوقعة؛
- بناء الثقة مع مجموعة الأطراف المعنية.

ما هي مراحل إعداد مشروع/ برنامج؟

يشتمل إعداد كل مشروع/ برنامج مقدّم إلى الصندوق على ستة مراحل:

- بناء المقترحات؛
- تقديم مذكرة التصميم؛
- تقديم مقترح التمويل؛
- تحليل وتوصيات مجلس الإدارة؛
- قرار مجلس الإدارة؛
- أحكام قانونية.

1- مراحل المشروع لدى الصندوق الأخضر للمناخ

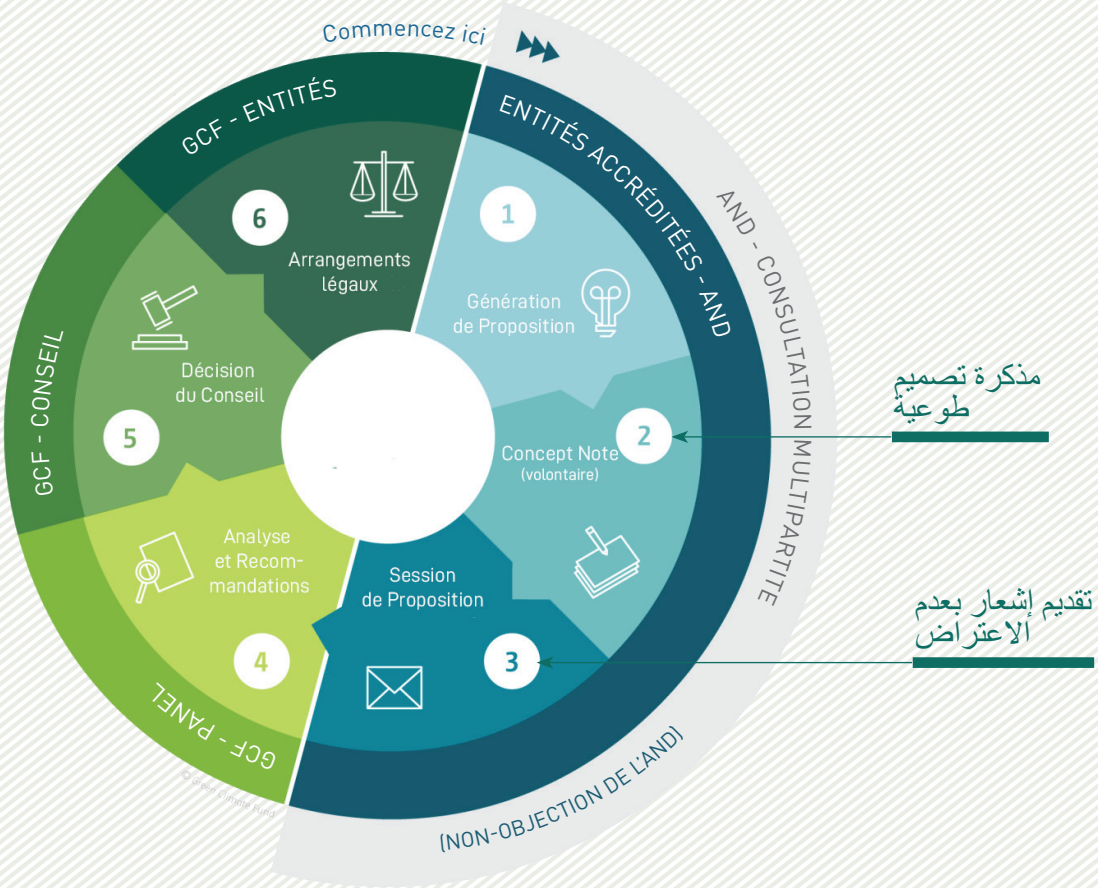

يُجسم الرسم التالي مراحل مشروع/ برنامج مقدم للصندوق.

يتم تحديد مراحل دورة مشروع/ برنامج مقدم للصندوق على النحو التالي:

1- المقترحات

يُمكن أن تنبثق مقترحات التمويل من حاملي مشاريع على المستوى الوطني ولاسيما من الهياكل العمومية، الخاصة، وغير الربحية.

يجب أن يُنسق أصحاب المشاريع مع هيئة معتمدة لصياغة المقترحات. ويمكن أيضا للهيئة المعتمدة، بالتنسيق مع السلطة الوطنية المعينة أو نقطة الإتصال، تقديم مقترحات تمويل مشاريع / برامج للصندوق. كما يُمكن أيضا للصندوق نشر طلب مقترحات للحصول على تمويل عبر موقعه الإلكتروني.

يمثل الجانب الأيمن من الرسم (الأزرق)، الاطار الوطني، من فكرة المشروع مروراً بمذكرة التصميم وصولاً إلى تقديم مقترح تمويل مدعوم بإشعار في عدم الاعتراض تقدمه نقطة الاتصال.

من ناحيةٍ أخرى، يمثل الجانب الأخضر من الرسم المراحل على مستوى الصندوق، من عملية التحليل والتوصيات مروراً بموافقة المجلس وصولاً إلى الترتيبات القانونية لتوفير الموارد المالية الممنوحة للجهة المعتمدة.

2- تقديم مذكرة التصميم

يُعتبر تقديم مذكرة التصميم من طرف الهيئة الوطنية المعينة أو نقطة الاتصال أو كيانات معتمدة مختارة من قبل صاحب المشروع/ البرنامج إجراء اختياريا منصوحا به. ويتم إعداد المذكرة وفقا للنموذج المُتاح من الصندوق وطبقا للخطوط التوجيهية في الغرض.

تتولى أمانة الصندوق دراسة المقترح وتقديم ملاحظات للكيانات المعتمدة وللهيئة الوطنية المعينة / نقطة التواصل. تتخذ هذه الملاحظات أحد الأشكال التالية: ١) الموافقة على مذكرة التصميم، ٢) طلب إعادة تقديم الملف بعد إدراج تعديلات أو تغييرات، ٣) الرفض.

3- تقديم مقترح التمويل

تأخذ الكيانات المعتمدة على عاتقها إعداد وثيقة المشروع/ البرنامج وكذلك مقترح التمويل بالتشاور مع الهيئة الوطنية المعينة/ نقطة الاتصال. تتولى السلطة الوطنية المعينة/ نقطة الاتصال تقييم مقترح التمويل باعتماد آلية عدم الاعتراض. وبحصولها على إشعار عدم الاعتراض تتولى الكيانات المعتمدة تقديم طلب تمويل لدى أمانة الصندوق مع مجموعة الوثائق الأخرى المطلوبة في ملف الإيداع.

4- تحليل المشروع وتوجيه توصيات مجلس إدارة الصندوق

تقيم أمانة الصندوق، في مرحلة أولى، المقترح بغاية التأكد من احترامه لقواعد التصرف في المخاطر الاجتماعية والبيئية وسياسة النوع الاجتماعي، وسياسته المالية، وكل سياسة مصادق عليها من قبل مجلس الإدارة. وفي مرحلة ثانية، تجري لجنة مستقلة للتقييم الفني منضوية تحت الصندوق، تقييماً تقنياً مستقلاً للأداء المتوقع للمشروع أو البرنامج.

5- قرار مجلس الإدارة

على أساس هذا التقييم الفني، يتخذ مجلس الصندوق أحد القرارات التالية:

- المصادقة على مقترح التمويل؛
- المصادقة مع إبداء تحفظات أو شروط؛
- رفض مقترح التمويل؛
- تأجيل قراره حتى يُمكن الهيئة المعتمدة من فرصة إضافية لإعادة تقديم مقترحها بعد تعديله.

6- أحكام قانونية

عند المصادقة على مقترح تمويل مشروع/ برنامج، تتم مناقشة اتفاق التمويل وإمضائه من طرف الهيئة المعتمدة والصندوق. وبعد ذلك يقوم الصندوق بتحويل الأموال المرصودة للهيئة المعتمدة.

2- الآجال لمراحل مشروع/برنامج لدى الصندوق الأخضر للمناخ

على سبيل الذكر، يقدر معدل آجال مشروع/برنامج لدى الصندوق بحوالي 13 شهرا موزعة كما يلي:

- 3 أشهر لتقديم مذكرة التصميم والمصادقة عليها،
- 7 أشهر لإعداد وتقديم مقترح التمويل،
- 3 أشهر لمسار المصادقة على مقترح التمويل من قبل مجلس إدارة الصندوق.

ويرتبط هذا الأجل ارتباطا وثيقا بجودة وثائق المشروع وبسرعة تجاوب الكيانات المعتمدة. هذه الآجال يُوضحها الرسم البياني التالي:

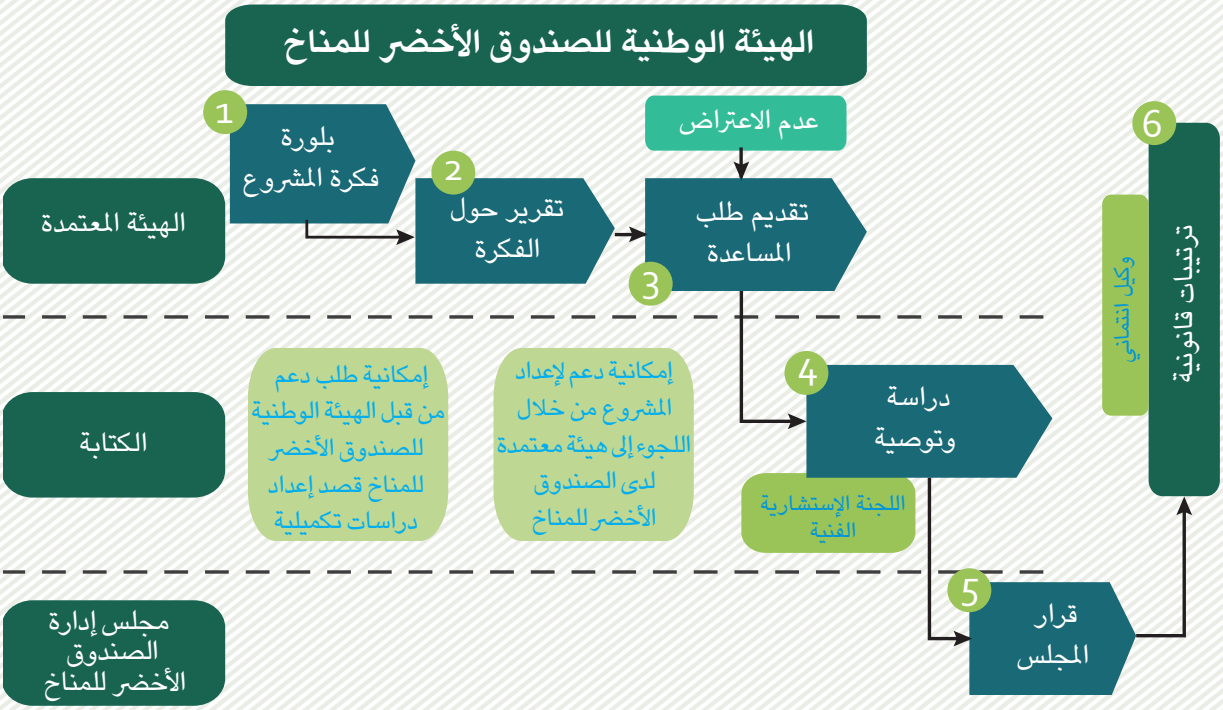

بحسب قرار ب 03/07

نموذج مشروع/برنامج للصندوق الأخضر للمناخ يتضمن الأطراف المعنية والآجال على سبيل الذكر

إضافةً إلى هاتين الأليتين التحضيريتين، يوجد آلية خاصة بالقطاع الخاص للمشاريع الصغيرة والصغيرة جداً.

ماهي الأنظمة التي تيسر النفاذ لتمويلات الصندوق الأخضر للمناخ؟

وضع مجلس الإدارة نظامين تحضيريين بهدف تيسير ودعم نفاذ البلدان لموارد الصندوق. يتمثل هذان النظامان في:

- النظام 1 - برنامج الجاهزية: « Readiness Program » موجه لدعم القدرات البشرية والمؤسساتية للدول النامية.
- النظام 2 - تيسير إعداد المشروع « project preparation facility » ويهدف إلى دعم الكيانات المعتمدة والوسطاء في إعداد مقترحات المشاريع/البرامج.

يُضاف إلى هذين النظامين التحضيريين نظام موجه للقطاع الخاص وذلك لفئات المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً. Private Sector Facility - PSF)

1- برنامج الجاهزية Readiness

في إطار برنامج الجاهزية (Readiness)، يمكن أن يبلغ سقف انتفاع كل دولة إلى مليون دولار أمريكي منها 300 ألف دولارا سنويا لإرساء وتدعيم قدرات الهيئات الوطنية المعينة/ نقاط الاتصال لضمان المشاركة الفعالة مع الصندوق.

كما يمكن للصندوق تخصيص مبلغ يصل إلى غاية 3 مليون دولار أمريكي للدولة الواحدة قصد تمكينها من صياغة مخططها الوطني للتأقلم بما من شأنه تيسير عملية تحديد تدابير التأقلم لمكافحة التغير المناخي.

بالإضافة إلى ذلك، يُعزز برنامج الجاهزية أيضا قدرات الكيانات الوطنية والاقليمية المعتمدة (ذات النفاذ المباشر) المقترحة من الهيئة الوطنية المعينة / نقطة الاتصال قصد دعم مطالب الاعتماد من قبل الصندوق. كما يُمكن أن تستفيد من هذا الدعم الكيانات ذات النفاذ المباشر التي سبق اعتمادها من قبل الصندوق.

2- برنامج تيسير اعداد مشروع PPF

يتوجه برنامج تيسير اعداد مشروع/برنامج أساسا للكيانات المعتمدة لصنف المشاريع الصغرى. وفي هذا الإطار تتمثل التمويلات في منح أو في هبات قابلة للاسترجاع تصل قيمتها إلى 1.5 مليون دولار أمريكي عن كل طلب.
يستطيع برنامج تيسير إعداد مشروع تغطية نفقات:

- دراسات الجدوى ودراسات قابلية الإنجاز ؛
- الدراسات البيئية، الاجتماعية والمتعلقة بالنوع الاجتماعي؛
- تقييم المخاطر ؛
- تحديد وصياغة مؤشرات المشاريع/ البرامج؛
- خدمات تعاقدية و/أو خدمات استشارة أو الخدمات المتعلقة بالهيكلة المالية للنشاط المقترح؛
- خدمات أخرى متعلقة بإعداد المشاريع/ البرامج.

3- صندوق القطاع الخاصPSF

أرسى مجلس إدارة الصندوق جهازا لدعم القطاع الخاص أطلق عليه اسم « صندوق القطاع الخاص » يهدف إلى:

- الترفيع في الاستثمارات التنمويّة ذات الانبعاثات الكربونية الضعيفة؛
- تحرير ودفع استثمارات القطاع الخاص في مجال التأقلم؛
- دعم التخفيض من انبعاث غازات الاحتباس الحراري عبر إيجاد بدائل مبتكرة تعتمد أكثر على مصادر الطاقة النظيفة.

لرصد الاعتمادات، يستند صندوق القطاع الخاص على صناديق الجرايات وشركات التأمين والوسطاء الماليين المحليين والإقليميين والأسواق المالية. كما يقدم هذا الصندوق قروضا قابلة للسداد، لمشاريع القطاع الخاص المتعلقة بأنشطة التخفيض والتأقلم.

أهم الأنشطة المعنية هي الطاقات النظيفة، النجاعة الطاقية، الابتكار في المجال المناخي، القدرة على المرونة وتأقلم البنية التحتية، المنتجات والخدمات الموجهة للشرائح السكانية الهشة، الفلاحة، الغابات، الأغذية، الأمن المائي والمحافظة على المنظومات الايكولوجية.

يوفر الصندوق الأخضر للمناخ آليات مالية مختلفة لفائدة مستثمري القطاع الخاص لا سيما منها القروض، المشاركة عبر الاستثمار في الأسهم والضمانات. ويمكن، من خلال التقليص من مخاطر الاستثمار و عبر تجميع المشاريع الصغيرة في محفظة واحدة دمج هذه الآليات المالية مع قروض بشروط ميسرة.

ملحق 1 | تركيبة الهيئة الوطنية المعينة للبلاد التونسية لدى الصندوق الأخضر للمناخ

تتركب الهيئة الوطنية المعينة من ممثلي الوزارات والهياكل الوطنية المعنية بالتغير المناخي وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

- وزارة الشؤون المحلية والبيئة؛
  - نقطة الاتصال للصندوق الأخضر للمناخ
  - نقطة الاتصال الوطنية للمعاهدة الإطارية للأمم المتحدة للتغير المناخي؛
  - نقطة الاتصال الوطنية لصندوق التأقلم؛
  - نقطة الاتصال الوطنية للصندوق العالمي للبيئة؛
- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري؛
- وزارة المالية
- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي؛
- وزارة الشؤون الخارجية؛
- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة؛
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية؛
- وزارة الصحة؛
- وزارة النقل؛
- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية؛
- الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة؛
- الوكالة الوطنية لحماية وتهيئة الشريط الساحلي؛
- الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات؛
- الديوان الوطني للتطهير ؛
- البنك المركزي التونسي؛
- المنظمة المهنية التونسية للبنوك وللمؤسسات المالية؛
- الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية؛
- الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

ملحق 2 | عملية الاعتماد في أرقام

اعتبارا من 28 فيفري 2019، كان لدى الصندوق الأخضر للمناخ 84 كيان معتمد، منها 55 وقع على الإتفاقية الاطارية للاعتماد.

213 هيئة إضافية كانت في انتظار عملية الاعتماد، منها:

- 108 كانت لها إمكانية الوصول إلى نظام الاعتماد عبر الأنترنات؛
- 90 قدمت طلب اعتماد في انتظار مراجعة من قبل الأمانة؛
- 15 أكملت المرحلة الاولى في انتظار لجنة القبول.

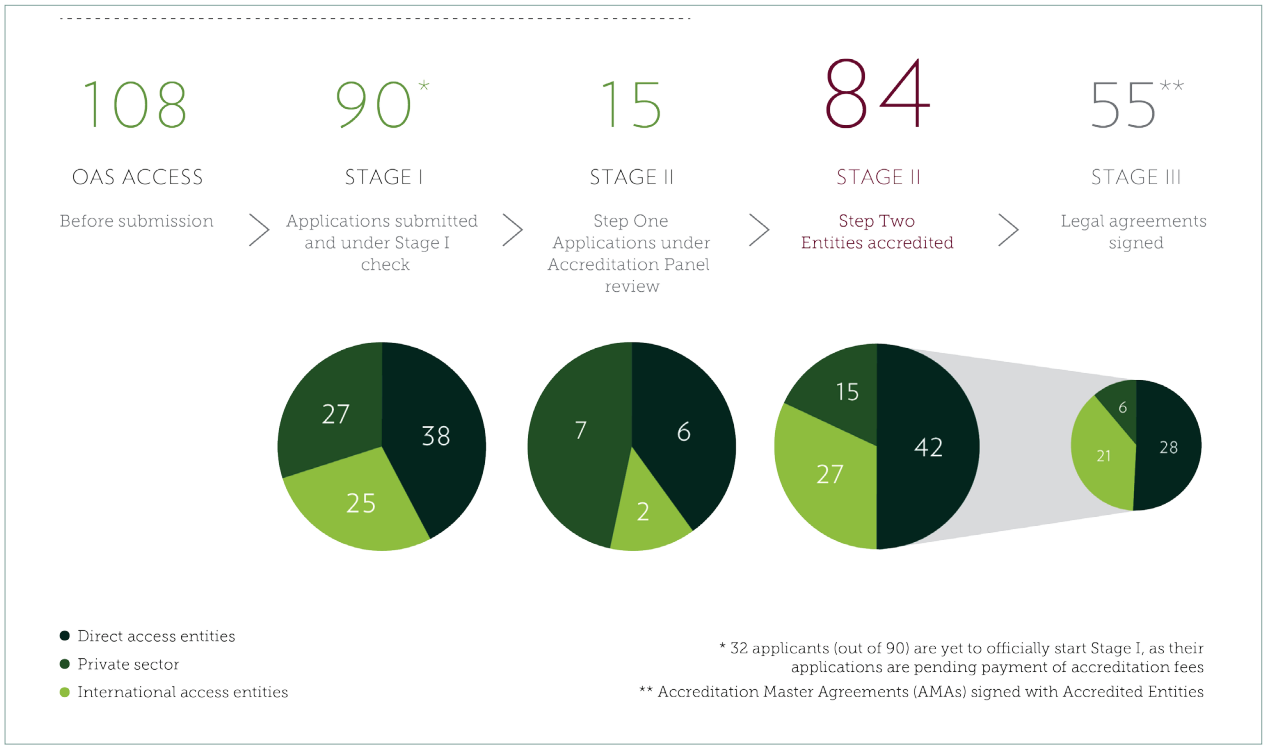

ملحق 3 | الصندوق الأخضر للمناخ في بعض الأرقام

ساهمت مجموعة المشاريع التي تم تمويلها من قبل الصندوق في:

- الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يعادل 1.6 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون،
- تحسين القدرة على التحمل لفائدة 272 مليون منتفع (مباشر وغير مباشر)، بناءً على تقدير الآثار السلبية.

الموارد المسخرة

سخّر الصندوق الأخضر للمناخ إلى حدود ماي 2018 ما يُعادل 10.3 مليار دولار أمريكي في شكل وعود بالمساهمة صادرة عن 43 دولة. وكان الهدف هو تحويل هذه الوعود، في أجل سنة من تاريخ الإعلان عنها، إلى اتفاقيات مساهمات فعلية.

المشاريع المصادق عليها (24 أكتوبر 2018)

وافق مجلس إدارة الصندوق منذ بداية عمليات تمويل المشاريع والبرامج في نوفمبر 2015 على 93 مشروعًا بقيمة تمويل تبلغ 4.6 مليار دولار أمريكي وقيمة إجمالية قدرها 16.4 مليار دولار أمريكي، باعتبار التمويل المشترك. [GCF/B.21/10/Rev.01, 27 Septembre 2018]

التوزيع الجغرافي للمشاريع (24 أكتوبر 2018)

من بين 93 مشروعاً، يرتكز 56 منها كلياً أو جزئياً بالبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية، وبلغ مجموعها 2.9 مليون دولار والتي تمثل 62.4 في المائة من مجموع التمويل المطلوب من الصندوق (4.6 مليار دولار أمريكي)

	المبلغ المطلوب من الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية)
أفريقيا	1,161.4
آسيا والمحيط الهادئ	1,549.3
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	765.3
شرق أوروبا	64.4
المناطق الإقليمية (أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الشرقية)	1,124.1
مجموع	4,664.5

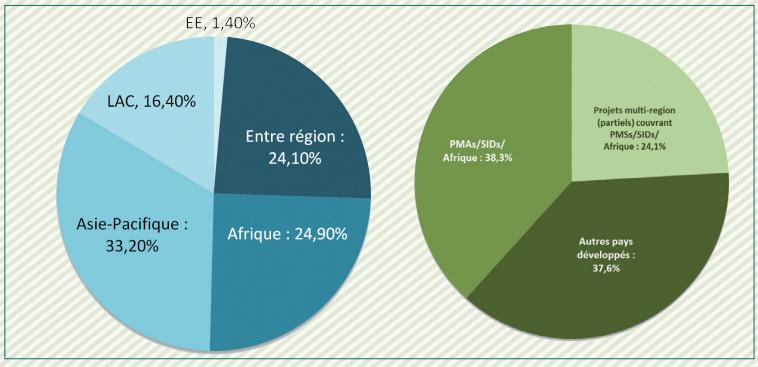

توزيع المشاريع حسب المواضيع

تمثل نسبة تمويل المشاريع المهتمة بالتخفيض 39 % من جملة التمويلات التي صادق عليها الصندوق، بينما تمثل المشاريع المخصصة للتأقلم 25 %. وتمثل المشاريع الشاملة (التخفيض والتأقلم) 36% من إجمالي تمويل الصندوق.

توزيع المشاريع حسب القطاعات

على المستوى القطاعي، تم رصد 40 % من التمويلات للقطاع الخاص و 60 % للقطاع العام.

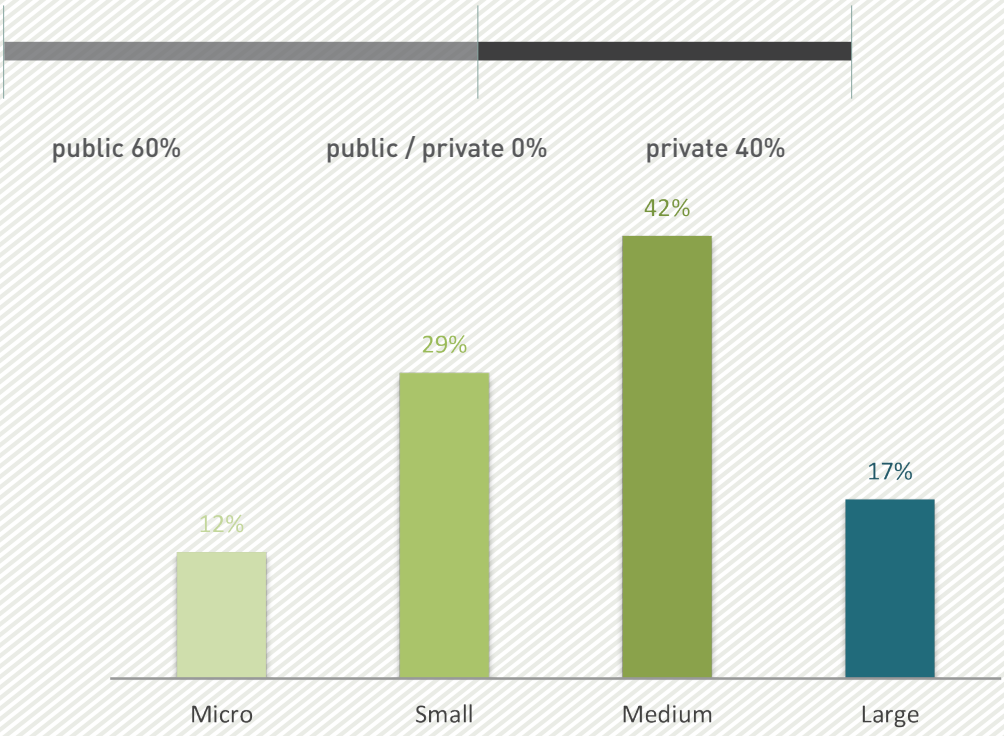

توزيع المشاريع حسب الحجم (24 أكتوبر 2018)

فيما يتعلق بحجم المشاريع، يتوزع التمويل على النحو التالي : (1) مشاريع كبرى : 17%؛ (2) مشاريع متوسطة : 42%؛ (3) مشاريع صغيرة: 29 %؛ و4) المشاريع الصغيرة جدا: 12 %.

فيما يتعلق بعدد المشاريع، فان أكبر عدد تحتله المشاريع المتوسطة، تتبعها المشاريع الصغيرة، المشاريع الكبرى والمشاريع الصغيرة جدا.

تقديم

تم إعداد « دليل المراحل الرئيسية للنفاذ إلى موارد الصندوق الأخضر للمناخ في تونس - ملخص » كجزء من الدعم التحضيري المقدم من مرصد الصحراء والساحل لفائدة وزارة الشؤون المحلية والبيئة (الإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة)، نقطة الاتصال الوطنية للصندوق الأخضر للمناخ - GCF. هذا الملخص موجه لجميع الشركاء والجهات الفاعلة في مجال تغير المناخ في تونس، والذي يمكن القارئ من الاطلاع على إجراءات وقواعد الصندوق، وكذلك الآليات التي من شأنها أن تنظم أنشطته وإدارتها على المستوى الوطني.

الاتصال

السلطة الوطنية المعينة / نقطة الاتصال الوطنية
شارع التنمية، الحي الإداري، حي الخضراء، 1080، تونس
الهاتف : 800 243 70 ـ فاكس : 360 955 71
البريد الالكتروني : tunisie.gcf@gmail.com